

في العمق

فرنسا تتطلع لقيادة أوروبا المنقسمة

ترجع برلين لا يعني بالضرورة فرض باريس لأجنداتها



برلين غير مقتنعة بمساعي ماكرون

ماكرون المقاومة في الشمال، والشك العميق في الشرق، وهيجت المؤسسات الحاكمة في الكتلة.

وتختلف التفسيرات السياسية في تحديد ما إذا كان ذلك يمثل انتصارا أو هزيمة لباريس.

وتبقى ألمانيا في حالة شبه شلل، مما يستبعد أي سيناريو تتحقق فيه إصلاحات عميقة في منطقة اليورو. في غضون ذلك، أثبتت شمال أوروبا قدرتها على تنظيم نفسها في معسكر مناهض لباريس، في حين تبقى أوروبا الشرقية (على الرغم من الانقسامات الحالية داخلها) قاصرة على عرقلة مقترحات باريس.

في الوقت نفسه، يواجه بعض حلفاء فرنسا في الجنوب (إيطاليا وإسبانيا) العديد من المشاكل الداخلية مما يحد من قدرتهم على المساهمة في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي بشكل فعال. وفي الداخل، تستعيد تهديدات الاضطرابات الاجتماعية المستمرة ومشاعر مناهضة التكتل القوية مجال عمل الحكومة.

ومع ذلك، تبقى فرنسا الدولة الوحيدة التي تتمتع بالرغبة والاستعداد والطاقة اللازمة لإيقاظ الكتلة من خمولها، حتى وإن فرض عليها الوضع الراهن في نهاية المطاف أن توافق على مزيج من نصف الانتصارات والهزائم الجزئية.

الغربية، وتوسع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بوتيرة أسرع من الاقتصاد الألماني في سنتي 2018 و2019. وبالإضافة إلى ذلك، تقلصت البطالة إلى 8 بالمئة، وهو أدنى معدل مسجل خلال العقد الحالي.

لا يعني ضعف ألمانيا بالضرورة أن فرنسا ستستطيع فرض وجهات نظرها على شؤون الاتحاد الأوروبي. فمن المرجح أن يؤدي ضعف برلين إلى شل التكتل بدلا من تسليم عجلة قيادة كتلة أكثر قوة إلى باريس.

وتواصل ألمانيا التمتع بلبق أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وتعد صوتا مؤثرا في شمال القارة وشرقا. ودون موافقة برلين، لا يمكن لباريس أن تحقق الكثير في ما يتعلق بالإصلاح الهيكلي في الكتلة الأوروبية.

أغلال فرنسا

على المستوى الأوروبي، دافع ماكرون على ما أطلق عليه اسم "الحكم الذاتي الاستراتيجي" أي نموذج الاتحاد الأوروبي الأكثر اكتفاء واستعدادا للتعامل مع التحديات التي تطرحها القوى العالمية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا. ولكن أججت دعوات

الدولتان سجينتين لرؤى ثابتة عملية التكامل. بالنسبة إلى ماكرون، تكمن الضرورة في بناء سيادة الدولة في بروكسل، بينما ترى كرايم كارينباور سبيل تحقيقها في الحفاظ على سيادة العواصم الوطنية.

ترجع القوة الألمانية

تشهد البيئة الجيوبولسية في أوروبا عددا من التغييرات البارزة، مما خلق فرصا تمكن فرنسا من أن تصيح أكثر نشاطا في تسيير الأمور.

ووجدت ألمانيا نفسها تحت حكم تحالف هش يجمع بين الحزب المسيحي الديمقراطي (المتحمية إليه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل) والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وأكدت ميركل أنها تنوي الانسحاب من الساحة السياسية بعد انتهاء ولايتها الحالية في سنة 2021 ما يترك فراغا سياسيا كبيرا في قلب أوروبا، يحاول ماكرون احتلاله.

بدأت سياسات ماكرون الاقتصادية (وهي عملية متوازنة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية ومستويات الإنفاق العام العالية) تؤتي ثمارها. بعد الاقتصاد الفرنسي، رغم الاحتجاجات الداخلية، الآن من أسرع الاقتصادات نموا في أوروبا

أن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد سوق، رغم أن التجارة هي التي جمعت. ويعتبر الرئيس الفرنسي إصلاح السياسة المتعلقة بالمنافسة الداخلية والتجارة الخارجية أمرا ضروريا. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد على ضرورة تعزيز أوروبا لسياسة ضريبية موحدة وقياسية، مع سياسة عبر وطنية لحماية العمال.

في ما يتعلق بالدفاع، يقترح ماكرون إنشاء هيئة أوروبية لحماية الديمقراطيات، وإرساء قوة لحماية حدودها، وهيئة مختصة في اللجوء السياسي، ومجلس أمن داخلي، ومجلس آخر للأمن الدولي.

وطالبت باريس بمزيد من التكامل العسكري في أوروبا، حيث ترى أن القارة لا يمكن أن تعتمد على حلف الناتو (قال ماكرون إنه مات سريريا). لكن، تنظر الدول الأعضاء في وسط أوروبا وشرقا إلى الحلف والولايات المتحدة باعتبارهما الحامين ضد العدوان الأجنبي، مما يعني أنها تعارض أي خطط قد تهدد روابطها بهما. وفي حين زاد الاتحاد الأوروبي من تمويله للمشاريع المشتركة في صناعة الدفاع في السنوات الأخيرة، يبقى إنشاء "جيش أوروبي" هدفا بعيد المدى.

في المقابل اقترحت أنغريت كرايم كارينباور التي انتخبها حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الحاكم في ألمانيا زعيمة له، رؤية بديلة للجمع الأوروبي. وتعتبر "المركزية الأوروبية، والدولية الأوروبية، وجمع الدين، وإضفاء الطابع الأوروبي على النظم الاجتماعية والحد الأدنى للأجور" طريقة خاطئة. وتقر بوجود تحرك الاتحاد الأوروبي ضمن جهود الدول الأعضاء فيه.

بالنسبة إلى كرايم كارينباور، لا يجب أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى دولة أوروبية كبرى لا يمكن للمؤسسات الأوروبية أن تدعي تفوقها على الجهود التعاونية للحكومات الوطنية. عبرت كرايم كارينباور على ضرورة وقوف أوروبا على ركبتين متساويتين: النهج الحكومي الدولي وطريقة المجتمع. ولا ترى ضرورة في تشجيع بناء القدرات المؤسسية في مركز الاتحاد الأوروبي.

تعتبر المناقشة بين قادة فرنسا وألمانيا مهمة للغاية. ومع ذلك، تبقى

للوهة الأولى يبدو الاتحاد الأوروبي متماسكا ومنسجما في سياساته الداخلية والخارجية، لكن الأمر ليس كذلك تماما، فأوروبا قاطرة تقودها خلافات عميقة وطموحات أحادية تغذيها دوافع أغلبها استراتيجية. في باريس ذات الثقل السياسي تسعى لقيادة هاته القاطرة وبرلين ذات القوة الاقتصادية تكبح الرغبات الفرنسية، أما بريطانيا فلم تعد جزءا من اللعبة بعد أن اختارت الانفصال عن حاضنتها الأوروبية. إذا فالأمر سابق يبدو أن لفرنسا الآن فرصة لكسبه.

بروكسل - فقدت العلاقات بين باريس

وبرلين زخمها بعد أن أهمل تحالف اليمين الوسط بزعامة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل ديناميكيات انسجام المواقف. فقد اعتادت هذه العلاقة أن تلعب دور المحرك للتكامل الأوروبي، وهو دور سعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ليحفظه، خاصة على مستوى الجبهة الاقتصادية والسياسية، منذ أن أصبح رئيسا لفرنسا.

ويفرح ضعف العلاقات الفرنسية الألمانية بعض حكومات الاتحاد الأوروبي الأخرى، بما في ذلك حكومة بولندا وبعض دول شمال أوروبا حيث يرى هؤلاء في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منح المزيد من النفوذ إلى برلين وباريس داخل الكتلة على حساب الدول الأصغر.

البيئة الجيوبولسية

في أوروبا تشهد عددا من التغييرات، مما خلق فرصا لفرنسا كي تصبح أكثر نشاطا في تسيير الأمور

خلاف ألماني فرنسي

خلقت هذه العوامل فرصة غير مسبوقة لفرنسا لكنها ستقيدتها في نفس الوقت، إذ يواجه ماكرون معارضا أجنبية ومحلية لرؤيته. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها الرئيس الفرنسي، من المرجح أن يبقى تأثير مساعي باريس التي تطمح إلى إعادة تشكيل القارة في مجالات تتراوح من الدفاع إلى التمويل، متواضعا.

يرى الرئيس الفرنسي أنه يجب أن ينشئ الاتحاد الأوروبي مؤسسات مركزية قادرة على الدفاع عن المواطنين ووضع معايير تنظيمية مشتركة ويؤكد

وإذا لم تعمل برلين وباريس معا لتوجيه الاتحاد الأوروبي الذي يحتاج للتأقلم مع التحولات الجيوبولسية العالمية، ولسد الثغرات الخطيرة في سياسة الأمن والدفاع في أوروبا، فمن هي الحكومات التي ستقدر على تحمل هذه المسؤولية الهامة؟ أصبح الاتحاد الأوروبي أضعف نتيجة عدم توافق برلين وباريس، وذلك يصب في صالح روسيا والصين.

بسبب تراجع حكومة ألمانيا ومعضلة بريكت، تستعد فرنسا، التي تعيش أزمة داخلية، لتولي دور أكبر في شؤون

الشباب اليائس في تونس لا يراهن على الوعود

السؤال المضاد "ما الذي لا يريد الشعب؟"

لقد أضاعت النخبة السياسية التي طرحت نفسها بديلا لنظام زين العابدين بن علي كل ما يريده الشعب من دولة ديمقراطية متحررة لكنها تكون في الآن ذاته قوية والأهم أن تكون عادلة، لتتقلب طموحاته إلى تحقيق ما لا يريد بدل ما يريد.

إن الشعب يا سيادة الرئيس لا يريد الوعود ولا يريد إعادة نفس الدجاجات الثورية المجتررة ولا يريد وقوف قاده في دوائر الغموض التي تخرجه من نقاط ضوء العالم، كما أنه لا يريد أن يكون طابورا خامسا ومنصفا تُشنّ منها حروب سياسية ضيقة لا تعنيه.

إن الشعب لا يريد أيضا رئاسة تقوده إلى شبه عزلة في محيطها الإقليمي، بل يريد أن تكون مواقف حكامة حاسمة بحجج دامغة في أم القضايا خصوصا عندما يتعلق الأمر بدول الجوار كليبيا المحاصرة بشبح "العثمثة الأروغانية"، كما لا يريد الشعب سياسة ستمها قوامها خطاب عاطفي يحلم حتى بالذهاب في مغامرة تحرير فلسطين التي يتسلح بها الرئيس قبل تحرير بلاده من مخاطر وبرائن الأخونة والأسلمة والإرهاب التي دقت طبول الحرب معلنة التمرد على مكتسبات الدولة المدنية الحديثة والعودة به إلى نقطة الصفر.

صعب التحقيق، ليقف في النهاية على حقيقة أن حربه أصبحت بمثابة الإشاعة وأن سيفه قد ضُعب من خشب، بل إن كل وعده وقف عند عتبات النحو والصرف والأدب وأنها لا تصلح لا حاضرا ولا مستقبلا لإنقاذ البلد.

في نزوة المعركة المحتمدة في المشهد السياسي بالبلاد حول الحكومة القادمة المكلف بتشكيلها مرشح حركة النهضة الحبيب الجملي، لا يراهن الشباب اليائس على عود الحكومة ولا على الإصلاحات التي تسوق لها، التي تسوق على بل يراهن بشكل جدي حالم على قيس سعيد

لتصحيح المسار وتحقيق ربما ما قل من أهداف ثورتهم المسروقة، لكن المارقة تكمن هنا في كون الرئيس نفسه يراهن على الشباب، إذن من سينقذ من؟ ومن سيصنع ربيع من؟ إن الأوان للرئيس التونسي ليصحب بوصلته بقلب القاعدة رأسا على عقب، فبدل التشنّث بقشة نجاة "الشعب يريد"، عليه الآن أن يذهب إلى ما هو أعمق كي يثبت شرعيته وصدقته، كما عليه أن يذهب أيضا إلى نقيض شعاره المقرب إلى قلبه تماما بطرح

النظر فيها ومن ثم المصادقة عليها، بل إنها تدخل في صميم صلاحيات الرئيس الدستورية القائمة أساسا على حق فنون الدبلوماسية والعلاقات الخارجية.

صحيح أيضا أن الرئيس الذي يبدو أن زيارته لم تكن مبرمجة بل أملهها تساؤلات عجت بها منصات التواصل الاجتماعي طيلة صباح يوم 17 ديسمبر من قبيل "أين اخفتت ثورية الرئيس؟" شعر بإحراج كبير حين قصد سيدي بوزيد بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها، لكنه سقط أيضا كغيره ممن حكموا تونس طيلة تسع سنوات في التبرّم لوعوده بمخاطبته للجموع التي كانت تنتظر منه حلولا لا مسكنات بقوله "ساعدوا ليكم بالمشاريع التنموية التي تريدون حين تتوقف التمويلات".

يبدو أن قيس سعيد بدأ يدرك الآن فقط أن مهمة الحكم أصعب مما كان وصنّاعه يعتقدون، ويبدو أنه بدأ يصحو من "سكرة" وعود هلامية. ويبدو أنه استفاق أخيرا من نشوة الانتصار ومن حلم يراوده لكنه

منحها إياه الدستور التونسي مقارنة بالبرلمان أو برئيس الحكومة. لكن بالرجوع إلى تقييم هذه الزيارة، ألم يكن الرئيس قادرا على ما هو أفضل؟ ألم يكن قادرا على ضخ جرعات أمل تلامس الواقع وتمتد على السائد، عوض الغموض مجددا في شعبية توزع هدايا لا تسمن من جوع ولا تغني من فقر لأبناء مدينة مهمشة قامت انتفاضتهم في الأصل على مطالب "الشغل والحرية والكرامة الوطنية" عبر إعلانه أنه قرّر أن يكون يوم 17 ديسمبر من كل عام عطلة وطنية لجميع التونسيين؟

صحيح أن الرئيس ما بيده حيلة قد تضمد جراح أبناء المناطق المهمشة وهم الذين صنعوا منه نجما سياسيا ثوريا كسر المنظومة السياسية التقليدية التونسية، لكن ألم يكن بيده وهو الرئيس أن يكسر روتينية الاحتفالات التي داب عليها الناس طيلة تسع سنوات؟ ألم يكن بيده وهو الرئيس صاحب الشرعية منقطع الخنزير منذ الثورة أن يحول منطقة سيدي بوزيد في أول أيام حكمه إلى قبلة للرؤساء ولأبرز وجوه السياسة عربيا وإقليميا ويوليا فيجعلها منارة تستقطب العالم فيتحمس حالها وحال أهلها؟ هذه الاجتهادات والأفكار السياسية لا تستحق تعقيدات بيروقراطية أو جلسة عامة بالبرلمان



وسام حدادي صحافي تونسي

"الشعب يريد" مفردتان عاطفتان اقتبسهما الرئيس التونسي قيس سعيد من أحد أهم شعارات ثورة يناير 2011 حين تحولت انتفاضة 17 ديسمبر 2010 من مطلبية اجتماعية واقتصادية إلى سياسية بامتياز، لتصدح حناجر المحتجين في 14 يناير 2011 بشعار واحد لا شريك له "الشعب يريد إسقاط النظام".

رفع قيس سعيد هذا الشعار طوال حملته الانتخابية قبل أن تمنحه صناديق الاقتراع أسبوعية مريحة أهلتها لاعتلاء سدة الحكم في قصر قرطاج، لكن في أول اختبار شعبي حقيقي أعاد الرئيس لدى زيارته المرحلة وغير الجرمية بالشكل الكافي إلى مدينة سيدي بوزيد (وسط غرب البلاد) لإحياء الذكرى التاسعة لاندلاع شرارة الثورة، النطق بكلمة السر نفسها "الشعب يريد" بل وأردف موقفا رسماله السياسي بالقول إن "الشعب يعرف ما يريد".

قد نجد لقيس سعيد الكثير من المبررات التي تجعل ظهوره وهو يتوسل فقط إلى حد الآن خطبا حماسية قائمة أساسا على مخالفة عواطف المتقبل لا على قراءات موضوعية للواقع المازوم، ومنها مكيلات الصلاحيات الدستورية الضيقة والمحدودة التي